واختار بعضهم العلما وفضلا ان كان بالعلم وقضى لم يقبلا
واذ يكن بمحضر من الملاء وبشهادة العدول قبلا
قلت لكن تقل في البحر والعيني والزيلعي والمنح
وغيرهم عند مسئلة التقليد هذه الحيلة يزعم القاضي
في تهذيب ادب القاضي للخصاف انه متى لم تجز شهادته
لم يجز قضاؤه ومتى لم يجز قضاؤه لا يعتد غاي كتابه
انتهى وهو صريح او كالصريح فيما اعتمده المصنف
كما لا يخفى قلت ويه افتى محقق الشافعية الونائي
ومن خطه نقلت انه لو قضى عليه ثم راجب
عداوته بطل قضاؤه فاحفظ وفي شرح الوهبانية
للشرنبلالي ثم انما تثبت العداوة بنحو قذف
وجرح وقتل ولو لاجل خاصمة نعم هي تمنع الشهادة
فيما وقعت فيه الخاصمة كشهادة وكيل فيما وكل فيه
ووصي وشريك والفاسق لا يصلح مفتيا لان الفتوى
من امور الدين والفاسق لا يقبل قوله في الديانات
ابن ملك واد العيني واختاره كثير من المتاخرين
وجزم به صاحب المجمع في متنه وله في شرحه عبارات
ملبسة وهو قول الاعمة الثلاثة ايضا وظاهر ما في
التحرير انه لاجل استفتاوة اتفاقا كما بسطه
المصنف وقيل نعم يصلح وبه جزم في الكنز لانه مجتهد
حذار نسبة الخطا والاختلاف في اشتراط اسلامه
وعقله وبشرط بعضهم يتيقظ لاحرجيته وذكر وبيه
ونظر فيه صح افتا الاخرس لا قضاؤه ولكيتني

بالاشارة

بالاشارة منه لاسن القاضي للزوم صيغة مخصوصة
كملكت والزمت بعد دعوى صحيحة واما الاخرس
وهو من يسمع الصوت القوي فالاصح الصحة بخلاف
الاصم ويعين القاضي ولو في مجلس القضا وهو
الصحيح ومن لم يجد من يفهم اليه ظهر به ويصح
وياخذ القاضي كالمفتي بقول ابي حنيفة على الا
طلاق ثم بقول ابي يوسف ثم بقولهم ثم بقول
زفر والحسن بن زياد وهو الاصح منه وسراجيه وعبارة
الفهر ثم بقول الحسن فتنبه وصحح في الحاوي اعتبار
قوة المدرك والاول احتيط نهر ويجيز اذا لم يكن
مجتهدا بل المقلد متى خالف معتمد مذهبه لا ينفذ
حكمه وينقض هو المختار للفتوى كما بسطه المصنف
في فتاويه وغيره وقدمناه اول الكتاب وسيجي وفي حادثة
التهمتان وعلم اعلم ان كل موضع قالوا لو اتى فيه
للقاضي فالمراد قاضي له ملكة الاجتهاد انتهى
وفي الخلاصة وانما ينفذ القضا في المجتهد فيه اذا قلد
الا مجتهد فيه والا فلا واذا اختلف مفتيان
في جواب حادثة اخذ بقول افقههما بعد ان يكون
اورعهما سوجبية وفي الملتقط واذا اشكل عليه
امر ولا مدبر له فيه شاور العلما ونظر احسن
اقاويلهم ومضى بما راه صوابا لا بغيره الا ان يكون
غيره اقوى في الفقه ووجوه الاجتهاد فيجوز ترك
رايه بزواله ثم قال واذا لم يكن مجتهدا فعليه تقليدهم

قوله وعبارة النهر وكذا نقله الحموي
وصاحب المنحة عن قاضيخان الحنفي
بعد رتبة وحرر قال الحموي واذا ا

ابن